

أحمد جابه
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة باجي مختار-غابة

الأمن الغذائي والتنمية
-حالة الجزائر.

ملخص

يتناول هذا الموضوع بالدراسة والبحث، مشكل الأمن الغذائي وعلاقته بالتنمية المستدامة إذ أن توفير الغذاء الدائم بما يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء لكافة المواطنين، عملية اقتصادية مرتبطة بمجمل مجالات النشاط الاقتصادي، استثمارا وإنتاجا، وتداول، واستهلاكاً. فالأمن الغذائي محور أساسي في عملية التنمية، يؤثر في عملية التنمية ويتأثر بها.

مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي مشكلة اقتصادية مستعصية، تعاني منها وبدرجات متفاوتة، الغالبية العظمى من دول العالم. بالنسبة للجزائر، فإن هذه المشكلة ما فتئت تأخذ أبعاداً خطيرة، ومن نتائجها: ذلك الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد من السوق الدولية، لتموين السوق الداخلية بمختلف أنواع المواد الغذائية، وبخاصة منها، المواد الأساسية مثل: الحبوب، الحليب، الزيوت، السكر... الخ مع اتسببه من استنزاف دائم لموارد مالية معتبرة، توفرها الخزينة العمومية

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب بالضرورة إعادة النظر في السياسات الزراعية المنتهجة، وذلك: بتسوية مشكل العقار، التسيير الاقتصادي للقطاع،

Résumé

L'objet de cette étude traite de la problématique, liée à la sécurité alimentaire, et son rapport avec le développement durable. La couverture des besoins alimentaires qui doit toucher l'ensemble des catégories de la population, est étroitement liée à l'ensemble des activités économiques, tels que les secteurs de l'investissement, la production la dépenses et la consommation. La problématique est question est au centre, de toute opération de développement.

واستعمال تقنيات أكثر فعالية ومرودية في ميدان الإنتاج الغذائي، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والمادية، والبشرية، لتقليص التبعية الغذائية للأسواق الخارجية، في ظل الظروف الدولية غير المواتية، والتمتيزة بهيمنة سياسات العولمة، المطالبة بحرية التبادل، وفتح الأسواق الدولية على مصراعيها لانسياب المنتجات الغذائية من الدول المنتجة، والتي هي أساسا الدول الرأسمالية المتقدمة نحو البلدان المستهلكة، والتي هي غالبا البلدان النامية ومنها الجزائر، والتي يعجز جهازها الإنتاجي في مقاومة القوة التنظيمية، والإنتاجية، والتمويلية والتخزينية والتسويقية، للشركات العملاقة في السوق الدولية للغذاء.

إذا، مامفهوم الأمن الغذائي؟ وما علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية؟ وهل هناك علاقة تأثير وتأثر بينهما؟

للإجابة على هذه التساؤلات، تناولت هذا الموضوع في محورين: المحور الأول مفهوم الأمن الغذائي من جوانبه المختلفة ومن وجهات نظر مختلفة. المحور الثاني يتعلق بالعلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية، ومدى تأثير كل منهما في الآخر مبرزاً ذلك من خلال بعض الأرقام الدالة والتي تخص الوضع في الجزائر.

أولاً. مفهوم الأمن الغذائي:

هناك العديد من المفاهيم التي عالجتها موضوع الأمن الغذائي تختلف باختلاف توجهات واضعيها. فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية.

إلا أن التعريف المقبول على نطاق واسع في الوقت الحالي، لكونه يعبر عن روح المفهوم، وهو ذلك الذي طرحه البنك الدولي سنة 1986.

فالأمن الغذائي هو...حصول كل الناس، في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشطة، وسليمة، وعناصره الجوهرية: هي وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله. وبالتالي فإن اللامن غذائي هو الافتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء⁽¹⁾.

لقد طرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم، تختلف اختلافات طفيفة في التفسير، لكن يبدو أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي، ويمكن لهذه المبادئ، كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي:

- 1- التأكيد على تحصيل الطعام، وليس على عرضه .
 - 2- التأكيد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا إن النظرة الإجمالية ليست كافية، وأن وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمرا بالغ الأهمية.
 - 3- يشير التعريف إلى وفرة الغذاء، وقدرة الحصول عليه معا.
- هذه المبادئ التي يركز عليها التعريف مهمة جدا وجودها في أرض الواقع لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي . فالربط بين تحصيل الطعام وعرضه مهم جدا . فقد يكون هناك وفرة غذائية دون أن تكون تلبية كافية للحاجات ، إذ أنها مربوطة بسياسة توزيع المداخل في المجتمع ، وسياسة دعم الأسعار الغذائية ⁽²⁾ ، فعدم توفر فئات اجتماعية معينة على مدا خيل ، يحرمها من الحصول على الغذاء رغم توفره من حيث العرض ، وهذا مايشير إليه البند الثالث ، في الربط بين الوفرة ، والتحصيل الفعلي للغذاء .
- غير أن التعريف لايدلنا على كيفية الحصول على هذا الغذاء من الإنتاج الوطني ، أو عن طريق التبادل الدولي ، كما أنه لايراعي مستوى التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك ، فالتعريف يبدو أنه وفي لنهج المؤسسة الدولية في مقاومة النزعة الذاتية لمفهوم الأمن الغذائي والدفع أكثر فأكثر لتحرير التجارة الدولية وهذا هو الدور الذي تقوم به الآن المنظمة العالمية للتجارة باعتبار هذه النزعة مشوهة للتجارة الدولية
- ب- التعريف الثاني للأمن الغذائي يعرف على أنه :** قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع⁽⁴⁾.
- هذا المفهوم الكلي للأمن الغذائي، في حد ذاته، تختلف النظرة إليه، بين البلدان المتقدمة المهيمنة على إنتاج الغذاء، والبلدان النامية المستوردة للغذاء عموما.
- فبينما ترى البلدان المتقدمة، بأنه تلك الكمية الغذائية المنتجة التي تتجاوز الكمية الضرورية للحفاظ على العادات والأنماط الموجودة⁽⁵⁾. فإن البلدان النامية ترى أنه: يكفي توفر الغذاء بمختلف أنواعه، والذي يتناسب مع مستواها في ضمان الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة⁽⁶⁾.
- وعلى هذا المستوى فإن الأمن الغذائي يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية ككل ، وقدرة جهاز الإنتاج الفلاحي الوطني، دون أن ننسى قدرة البلاد المالية لتغطية العجز عن طريق الاستيراد .

هذا التعريف يظهر أنه أكثر مرونة ، وأكثر واقعية ، فهو يربط الأمن الغذائي بمستوى الأداء الاقتصادي للجهاز الإنتاجي الوطني بالدرجة الأولى ، ومساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى في هذا الأداء، وهذا طبعاً مرتبط بمستوى التنمية الاقتصادية الذي وصل إليه هذا الاقتصاد أذاك.

2- الاكتفاء الذاتي:

يتمثل هذا المفهوم في الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محلياً⁽⁷⁾، استناداً إلى قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية، من خلال الإنتاج الوطني ، بالقدر المطلوب ، وبالأشكال المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد، حيث تأخذ في الاعتبار -حسب الأحوال - عينة من المواد المستهلكة عادة في الأسر⁽⁸⁾.

يهدف هذا المفهوم إلى توفير احتياجات السكان من الغذاء بالقدر الكافي في حدود دخولهم المتاحة عن طريق الإنتاج الوطني.

كما يتميز هذا المفهوم بقدرة الدولة على إنتاج ما تحتاجه من الغذاء محلياً ، حتى ولو تطلب ذلك ، التضحية باستخدام الأمتل للموارد⁽⁹⁾. في ظل علاقات اقتصادية دولية متوترة ، وفي ظل احتكارات دولية للغذاء - وهذا هو الواقع - خاصة في المواسم السيئة للإنتاج ، الناتجة عن الجفاف ، أو الفيضانات ، أو حدوث عواصف في الاستيراد ، اقتصادية كانت أو سياسية مثل :العقوبات الاقتصادية ، أو انخفاض القدرة الشرائية للبلاد ، بسبب انخفاض دخلها الوطني ، وارتفاع أسعار الغذاء بشكل مفاجئ وحاد⁽¹⁰⁾.

فالإكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

$$\text{الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الإنتاج الوطني}}{\text{المتاح من الغذاء}} \times 100$$

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره مفهوماً أضيق من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد. بينما يسعى الثاني إلى قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها ، عن طريق الإنتاج الوطني ، أو الاستيراد ، وهناك أمثلة عن هذه الحالات :كالهند، واندونيسيا، وسورية، السعودية. حيث اكتفت بإنتاجها الوطني، خاصة ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان،

والنرويج مثلاً في الحالة الثانية تتمتعان بأمن غذائي عال ، رغم أنهما يتسمان بعجز إنتاجهما المحلي من الغذاء .

وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضماناً لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه الاقتصادي (11).

ثانياً- الأمن الغذائي والتنمية:

لقد ركزت السياسة التنموية على جانب العرض الكلي، وعلى تكوين مخزون إستراتيجي، باعتبار ذلك حلاً فاعلاً لمشكلة الغذاء، وتحقيق الأمن الغذائي. غير أن الاهتمام تحول إلى تخصيص الموارد الزراعية المتاحة، وتوجيهها لصالح توفير الغذاء كمياً ونوعياً.

فالعملية مرتبطة في جانب كبير منها بعملية التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب ، لأنه من الممكن أن يكون الغذاء متوفر من حيث العرض ، غير أن الأشخاص لا يستطيعون الحصول عليه لعدم توفرهم على دخل يحقق لهم ذلك (أو ما يعرف بالأهلية الغذائية) (12)

وهكذا يمكن القول أن الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية لهما علاقة متبادلة التأثير ، فمن جهة تؤدي التنمية الاقتصادية إلى زيادة مستوى الأمن الغذائي في المجتمع ، ومن جهة أخرى يؤدي المستوى المرتفع للأمن الغذائي إلى رفع معدل التنمية الاقتصادية .

هذه العلاقة تتجلى أكثر في البلدان المتقدمة ، إذ أن تقدمها الاقتصادي مصاحب بمستوى مرتفع من الأمن الغذائي ، إذ أن كلاهما يؤثر في الآخر (13) .

1- تأثير التنمية الاقتصادية على الأمن الغذائي :

إن لعملية التنمية تأثير مباشر وطردي على مستوى الأمن الغذائي من خلال العديد من العوامل، والأبعاد المتعددة، والتي نحاول توضيح البعض منها :

أ- تأثيرها على مستوى الدخل الوطني الحقيقي : حيث تهدف عملية التنمية إلى زيادة سريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عبر الزمن ، وهذا يساعد الدولة على تلبية احتياجاتها الضرورية من السلع الغذائية ، وذلك من خلال موجوداتها من العملة الصعبة ، وبالتالي تقليص الفجوة الغذائية ، والتأثير على مستوى الأمن الغذائي (الجدول 1 الذي يوضح تطور الدخل الوطني) .

ب- توفير العملة الصعبة: إن التنمية الفعالة مصدر لحصول الدولة على العملة الصعبة من خلال تنفيذ إحدى السياستين:

1- تنمية الصناعات التصديرية، بإنتاج السلع التي تتمتع فيها بالميزة النسبية

2- تنمية المنتجات المحلية لإحلال الواردات ، والتقليل من هدر احتياطي العملة الصعبة وعليه فإنه كلما حدث تقدم مستمر في عملية التنمية ، زاد حجم المنتج المنتج ، وزادت صادرات الدولة مما يسمح لها بالحصول على النقد الأجنبي ، والذي يساعد على تحسين الوضع الغذائي ، والرفع من مستوى الأمن الغذائي .

ب- إنشاء صناعات غذائية :

إن التقدم الناتج عن التنمية الاقتصادية يتضمن على التقدم في مجالات الصناعات الغذائية، وهذا يساعد على زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق التحويل والحفظ للمادة الزراعية ، سواء كانت نباتية أم حيوانية ، حيث يتم نقل المنفعة الزمانية من المواسم التي تسجل فائضا إلى المواسم قليلة الإنتاج ، والمنفعة المكانية إلى الأماكن التي يقل أو ينعدم فيها الإنتاج ، وذلك لاستمرار توفير الإنتاج للمواطنين ، وإعطاء قيمة اقتصادية للمنتجات الغذائية ، والحفاظ على استقرار الأسعار .

وبالنتيجة فإن تحسن مستوى التنمية الاقتصادية سيؤدي إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي (14) .

ج- التقدم الاجتماعي :

لاشك أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية ، سيؤدي حتما إلى الرفع من مستوى التعليم وانتشاره وتقليص الأمية ، والرفع من مستوى ثقافة الأفراد ووعيهم مما ينعكس على أنماط الاستهلاك وتعديلها ، لتقترب من النمط الاستهلاكي السليم ، من خلال ترشيد الاستهلاك الغذائي على المستوى الوطني ، وفي نفس الوقت يحصل الفرد على الكمية الغذائية المتوازنة .

ومن جهة أخرى، كلما تحسن مستوى التعليم، وانتشر الوعي لدى الأفراد، كلما أمكن من توعيتهم في ترشيد الاستهلاك. كما أن رفع مستوى التعليم وانتشاره بين الفلاحين يساعد على رفع مستوى التحكم في التقنيات الحديثة المستعملة في الزراعة والتي تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج، خاصة عن طريق التكوين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يساعد على تحسين الصحة العامة للمجتمع، وبالتالي، التأثير على نسبة الوفيات، خاصة، بين الأطفال (أنظر الجدول رقم 2) . تمتع العاملين بالصحة الجيدة سيساعد على رفع إنتاجيتهم سواء في النشاط الفلاحي أم في غيره من القطاعات .

2- تأثير الأمن الغذائي على التنمية :

لاشك أن توفر الأمن الغذائي وارتفاع مستواه بين المواطنين ، سيؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية ، من عدة مستويات :

آ- من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع : إن نقص الأمن الغذائي على المستوى العالمي أو انعدامه - وبخاصة في بلدان الجنوب - قد انعكس على الارتفاع اللولبي في أسعار المواد الغذائية ، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ، وانتشار التضخم في هذه البلدان ، وأدى إلى إعادة توزيع موارد المجتمع لصالح الأنشطة سريعة المردودية على حساب الاستثمارات ذات العائد البطيء ، وعلى حساب الاستثمارات في القطاع الصناعي (15) .

إن البلدان التي استطاعت التحكم في التضخم يرجع السبب في ذلك إلى حد كبير إلى نجاحها في علاج مشكلة الأمن الغذائي.

لهذه الأسباب يعد غياب الأمن الغذائي مصدر أساسي للتضخم في البلدان النامية، حيث انعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أدت ظاهرة التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني ، والثروة بين الفئات الاجتماعية بطريقة لا تمت بصلة بالكفاءة الإنتاجية ولا بالعدالة الاجتماعية ، حيث اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة اختلال معدلات الزيادة في الدخل النقدية بين الفئات الاجتماعية ، حيث ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة ، كأصحاب الأجور والمرتبات ، والمعاشات. إضافة إلى اختلال توزيع الدخل الوطني بدون مبرر ، مما يسيء إلى العمل المنتج في المجتمع ، ويساهم في بطء عملية التنمية الاقتصادية .

ب- من حيث اختلال الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات : إن زيادة الطلب على الماد الغذائية في كثير من البلدان النامية ، ومنها الجزائر ، نتيجة لعوامل عديدة أهمها : زيادة عدد السكان ، وعجز الجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد ، انعكس هذا على قيمة الفاتورة الغذائية التي تدفعها مقابل ما تستورده من السوق الدولية لتلبية الطلب الداخلي الذي ينمو بمعدل يفوق معدل زيادة الإنتاج المحلي .

الخلل الناتج بين العرض والطلب ساعد على تفاقم الجز في ميزان المدفوعات . فإذا ما استثنينا صادرات البترول في التجارة الخارجية الجزائرية مثلا ، فإن صادرات المواد الغذائية لا تشكل إلا 0,20 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2004/2003 (15) . بينما

الواردات الغذائية تشكل 20 بالمائة في نفس الفترة ⁽¹⁶⁾ ، ومثلت من حيث القيمة أكثر من مليارين ونصف دولار أمريكي ، في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات 111 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة ⁽¹⁷⁾ .

بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم في البلدان النامية ، عنها في البلدان الأخرى أي العالم الخارجي ، ينعكس في زيادة الواردات السلعية ، حيث تصبح أسعارها أرخص نسبيا بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية ، وانخفاض الصادرات التي أصبحت أسعار السلع المحلية أعلى نسبيا في الخارج ، وهذا في حد ذاته يساهم في زيادة حجم نصيب الغذاء في ميزان المدفوعات ، وهذا يؤثر على كمية الأموال من العملة الصعبة القليلة أصلا ، التي تحصل عليها البلدان النامية لتغطية حجم الواردات (ج 3)

لذا فإن الواردات الغذائية تنافس الواردات من السلع الأخرى ، خاصة منها سلع التجهيز ، والمواد نصف مصنعة ، والمواد الأولية المستعملة في مختلف الأنشطة ومنها الصناعة ، حيث تعطى الأولوية لاستيراد المواد الغذائية وإرجاء السلع الأخرى ، لعدم مرونة الطلب على المواد الغذائية ، وهذا يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية الاقتصادية .

هذا الوضع يدفع بالبلدان النامية - لقلة مواردها من العملة الصعبة - إلى الاستدانة من العالم الخارجي لتمويل فاتورتها الغذائية، والارتفاع المستمر لهذه المديونية، مما يسبب خلا مزنا في ميزان المدفوعات.

وهذا يعني أن مشكل العجز الغذائي يكون سببا مباشرا للاختلالات الخارجية ، حيث بعمق بذلك تبعية البلدان النامية للعالم الخارجي ، فضلا عن العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها، ومديونيتها الخارجية ، ومن تم زيادة تبعيتها الغذائية والاقتصادية للخارج، حيث تكون موضع ابتزاز اقتصادي، وسياسي، الأمر الذي عاق عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام .

خلاصة القول ، أن موضوع الأمن الغذائي ، ليس له علاقة بالتنمية فحسب ، ولكنه محور التنمية المستدامة .

فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا مدى الترابط الوثيق بين عملية التنمية والأمن الغذائي، وأن كلاهما يؤثر في الآخر ، وأن المفهوم الذي نميل إليه ، هو ذلك المفهوم الذي يأخذ في الاعتبار ، مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع ، والإمكانيات المتاحة للمجتمع لتغطية احتياجاته .

بالنسبة للجزائر فإن هناك هشاشة في هذه العلاقة ، إذ أن القطاع الفلاحي يساهم بنسبة ضعيفة في الاقتصاد الوطني (أنظر الجدول 3) ، بالمقارنة مع الإمكانيات الكامنة من عوامل الإنتاج ، إذا ما استخدمت استخداما عقلانيا ، في إطار توجه واضح يضع الأمن الغذائي في صلب عملية التنمية ، وحل بعض القضايا الشائكة مثل : مشكل العقار ، مشكل التمويل ، تطهير المحيط الفلاحي وتنميته ، والاهتمام بالعنصر البشري.

الهوامش:

- 1- إليس فرانك ، ترجمة د/ إبراهيم يحي الشهابي ، السياسة الزراعية في البلدان النامية بدون تاريخ ، دمشق ، ص 75 .
- 2- أحمد جابة، الأمن الغذائي وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 1991، ص 2 .
- 3- الفاو - إسكوا ، حالة الأغذية والزراعة 2001 ص 25 .
- 4- MOULOUDE SLOUGUI: POLITIQUE ALGERIENNE EN MATIERE DE SECURITE ALIMENTAIRE ,C R E A D,ALGER 1988 , P 141 .
- 5- وذلك عن طريق الدعم غير المحدود للقطاع الفلاحي وفلاحيه ، حيث وصل الدعم على سبيل المثال : أنفقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو 320 مليار دولار من أجل دعم 16 مليون مزارع في عام 1991 ، حيث يمثل هذا الدعم 36 بالمائة من قيمة الإنتاج الزراعي في أوروبا ، أي بمعدل 500 دولار لكل هكتار ، أو نحو 8000 دولار سنويا لكل مزارع . وقد وصل حجم الدعم إلى 8700 دولار لكل هكتار في اليابان ، وإلى 20000 دولار لكل مزارع في الولايات المتحدة الأمريكية .
- 6- لقد حددت منظمتي التغذية ، والصحة العالميتين مايجب الحصول عليه ، في المتوسط ، من سعرات حرارية ، فرد / يوم ب : 2500 سعرة حرارية .
- 7- د/ السيد محمد السريتي ، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ، دار الجامعات الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 11 .
- 8- Farid abdouchE : les serials et la sécurité alimentaire en algerie, édition el hana, Alger, 2000, p16.
- 9- mouloud slougui, op. cit. , p 142.
- 10- الانخفاض الحاد لموارد البترول سنة 1986 .
- 11- الباحث مرجع سابق ، ص 3 .
- 12- إليس فرانك : مرجع سابق ، ص 436 .

- 13- السيد محمد السريتي : مرجع سابق ، ص 411 .
- 14 - سعيد جبر: الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، وجهان لعملة واحدة، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الكويت 1997، ص 412.
- 15 - د/ السيد محمد السريتي: مرجع سابق ' ص 411
- 16 – WWW. C N E S. d z
- 17 – C n e s op cit

المراجع:

- 1 - إليس فرانك ، ترجمة د/ إبراهيم يحيى الشهابي : السياسة الزراعية في البلدان النامية ، دمشق، بدون تاريخ .
- 2 - أحمد جابة : مشكل الأمن الغذائي وآفاقه المستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة 1991
- 3- د/ سعيد جبر: الأمن الغذائي والصناعات الغذائية، في الوطن العربي، وجهان لعملة واحدة، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الكويت، 1997.
- 4 - د/ السيد محمد السريتي : الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ، (رؤية إسلامية) ، دار الجامعات الجديدة ، السكندرية ، 2000 .
- 5 - الفاو - إسكوا : حالة الأغذية والزراعة ، 2001 ،
- 6 – Farid slougui : les serials et la sécurité alimentaire en algerie, édition, el hana, Alger, 2000.
- 7 – mouloud slougui : politique algérienne en matier de sécurité alimentaire, cread, Alger, 1988.

جدول رقم (1) يمثل متوسط وإنتاج الحبوب ،ونصيب الفرد من المتاح منها

الفترة	69/67	73/70	77/74	83/79	89/84	95/90	99/96
المساحة (مليون هكتار)	2,86	3,21	3,04	3,37	2,71	2,64	2,55
متوسط الإنتاج مليون ق	18,6	19,3	18,9	19,8	19,8	22,2	24
متوسط الاستيراد (مليون ق)	6,2	7,8	17,3	26,0	42,7	42,2	40,0
المردودية ق/هـ	6,5	6	6,2	6,0	7,3	8,4	9,4
السكان ألف نسمة	12,954	13,954	16,110	19,288	,22 654	564 26	29,163
الكمية المتاحة (كلغ /فرد /سنة (	191	194	225	236	276	242	220

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

جدول رقم (يوضح التبعية الغذائية للعالم الخارجي ، بالنسبة للجزائر

الحبوب	80%
السكر	100%
الزيوت	95%
الخضر الجافة	70%
الحليب	60%
الواردات الغذائية	2,5 مليار دولار (منها 0,6 مد خلات الفلاحة)

جدول رقم (3) يمثل مساهمة الفلاحة في الاقتصاد الوطني

الناتج المحلي الخام	12%
معدل النمو	4%
العمالة	20%
قيمة الإنتاج	8 مليار أورو
قيمة الصادرات	130 مليون أورو
نسبة التغطية	4%

Source : colloque senat – c f c e. sur l algerie le champ des coopérations (9 October 2002)